لا يجوز ان يكون انقسام كل منها بجزء منه ومنها ان انقسام المحل يستلزم انقسام الحال فيه لذاته لجميع حلول البسيط
في العاقل الجسماني البدن بناء على نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا يخفى ان بعض هذه المقدمات مما قامت عليه الحجة
انا في اليس وجود الاشخاص على تجرد النفس انما متعلقة بصفات لا توجد للمادي وكل ما هو كذلك
مجرد اما بالضرورة بيان الاول انها تدرك ذاتها والا انها واذا كانت لا تخفى بكثرة الادراكات وضعف
القوى البدنية ضعفت وكلال بل ربما تغير القوى واقف على الادراك ولا شيء من القوى الجسمانية فيه كذلك
وهذا يمكن ان يجعل وجوها احدها انها تدرك ذاتها والا انها واذا كانت تدرك الجسماني ليس كذلك
كما بالضرورة والسامعة والوهم والخيال لانه انما تفعل بتوسط آلة ولا يمكن توسط الآلة بين الشيء وذاته والا
واذا كانت وثانيها ان النفس لا تضعف في التعقل عند ضعف البدن واعضائه وقواه بل تشتد لا يوجد
فان الانسان في سن الانحطاط يكون اجود منه تعقلا في سن الشيخوخة حصل له من تمرن على الادراكات
واستحضار صور المدركات وكذا عند توالي الافكار المؤدية الى العلوم مع ضعف الدماغ بكثرة الحركات
وعند كسر سورة القوى البدنية بالرياضات فلو كان تعقلها بآلات بدنية لكانت تابعة لها في الضعف
والكلال وثالثها انها لو كانت من الماديات لوجبت كثرة الافعال والحركات لان ذلك شأن القوى
الجسمانية بحكم التجربة والقياس ايضا فان صدور الافعال عن القوى الجسمانية لا يكون الا مع انفعال الموضوع عنها
كما في المحسوسات في المدركة وكتحرك الاعضاء عند تحريك غيرها في الحركة والانفعال لا يكون الا
عن قاسر يغير طبيعة المنفعل ويمنعه عن المقاومة فيوجبه ويمنع تغيره بالوجوه العلية اذ قاعدة الاثنينية
تجوز ان يدرك بعض الجسمانيات ذاتها وادراكها من غير توسط آلة وكذا الماهية آلة لها في سائر الادراكات
وان يكون كمال القوة الجسمانية العاقلة متعلقة بقدر من الصحة والمزاج يقوى مع ضعف البدن او بعضه
لا يلحقه الاختلال الوهن خراصلا له وان يكون حالها بخلاف حال سائر القوى في الكلال والانفعال
الثالث القوة العاقلة تعقل لو كانت النفس الناطقة جوهرا ساريا في جميع اجزاء جسمها حالا فيه لزم ان يكون
تعقلها لذلك الجسم سواء كان تمام البدن او بعض اعضائه كالقلب والدماغ دائما او غير واقع اصلا والتالي
باطل لان البدن واعضاءه مما تعقل تارة وتغفل عنه اخرى بحكم الوجدان وجه اللزوم انه لما كان يكفي في
تعقل ذلك الجسم حضوره بنفسه عند القوة العاقلة اولا بل يتوقف على حضور الصورة منه كما دل الاجود
الخارجة فان كان الاول لزم الاول لوجوب وجود الحكم عند تمام العلة كادراك النفس لذاتها ولصفاتها
الحاصلة لها بالمقايسة الى الغير لكونها مدركة لذاتها بخلاف ما يكون حصولها للنفس بعد التفتيش الى الاشياء
الخارجة لها فيكون مجردة على الماهية غير حاصلة للموضوع فانها لا تدرك دائما بل حال المقايسة فقط وان
كان الثاني لزم التسلسل لانه لو حصل لها تعقل ذلك الجسم في وقت دون وقت كان ذلك لحصول صورة لها بعد
ما لم يكن فاذا قد فرض النفس عاقلة حاصلة في ذلك الجسم لزم كون تلك الصورة حاصلة فيه فلزم في عاقلة

بعينه

بعينه اجتماع صورتين لشيء واحد اعني الصورة المنتزعة الموجودة لذلك الجسم حال التعقل وعدمه والصورة
المقدرة التي يحصل لها حال تعقل النفس اياه وذلك محال لان الصورتين متغايرتان حقيقة والاشخاص
المتحققة لها متمايزة ان تغايرهما من غير تغاير المواد وما يجري مجراها وبين هذا الاشكال على ان ليس الادراك
مجرد اضافة مخصوصة بين المدرك والمدرك بل لا بد من حصول صورة من المدرك عند المدرك والا لما جاز ان يكون
حصول الصورة العينية لذلك الجسم كافيا في تعقله ومع هذا لا احتياج الى انتزاع الصورة بل الى حصول
شرائط تلك الاضافة المخصوصة وايضا لا تماثل بين الصورتين لان المنتزعة حالة في النفس لا صلة في الجسم
بل هي بالآلة ولو حصل مثلين من جهة كونهما صورة لشيء واحد من غير اختلاف الا في كون احدهما منتزعة
قائمة بالنفس والاخرى اصلية قائمة بالمادة فاجتماع المثلين انما يمتنع مع جهة ارتفاع التمانع على ما سبق
وههنا الامتياز باق وان جعلا فاعلين لشيء واحد لان قيام المنتزعة بواسطة النفس بخلاف الاصلية
على ان الحق ان هذه مادة الجسم وقيام المنتزعة بالجسم بغيره وان ذلك انما يلزم لو كان حلول النفس في
ذلك الجسم حلول العرض في محله لا بطريقة مداخلة الاجزاء ثم يتوجه بشرط الى ان لا فلا لا يتوجه
تعقل الكليات وقوى جسمانية لتخيل الجزئيات وذلك لان حركاتها المستديرة ليست طبيعية لان الحركة
الطبيعية يكون عن حالة مناسبة الى حالة ملائمة فلو كانت طبيعية لزم في الوصول الى كل نقطة ان يكون
مطلوبا بالطبع من حيث الحركة اليها ومهروبا عنها بالطبع من حيث الحركة عنها وهو محال ولا يلزم ذلك في
الحركة المستقيمة لان الحركة الى النقطة التي فيها من المبدء والمنتهى ليست لان الوصول اليها مطلوب بالطبع
بل لان الوصول الى المطلوب بالطبع اعني الحصول في الحيز لا يمكن بدون ذلك ولا كذلك حال المستديرة اما
فيما لا ينقطع عند تمام دورة بطلا مرة واحدة بل قطع فلان المطلوب بالطبع لو كان هو الوصول
الى نقطة الانقطاع لكان فيما مضى قطع كل جزء من اجزاء الجسم الواحد البسيط شيئا آخر وهو الجزء الذي يقع
فيه ذلك الجزء عند الانقطاع ولكان فيما يأتي بالطبع اثنا الطرف الاول على الاقرب والاقرب لا يتهيأ
اما لان يكون على خلاف الطبع فيحصل لا طبع لا قسر وعلى فرض القسر فلا يختلف في الجهة والسرعة والبطء
فيتعين ان يكون الرصد مقرونا بالادراك ولا يكفي تجربتنا وخصوصيتها بعقل كلي لان نسبته الى الكل
على السواء ولا ادراكات جزئية وتخيلات متخصصة لاستحالة دوامها على نظام واحد من غير انقطاع ولا تخلف
كيف وقد ثبت لزوم تعلق العقوى الجسمانية فلا يبقى لا يدرك لتلك الحركات من الادراكات وادراكات
جزئية وقد تقرر ان ذلك لا يمكن الا بقوى جسمانية ومن الادراكات وتعقلات كلية وقد تقرر ذلك لا يكون
الا للذات المجردة فيثبت ان المدرك لتلك الاقوال قوى جسمانية من غير التفرس الحيوانية لا بد ان تكون
مجردة ذوات الرؤية عقلية وتعقلات كلية من غير تعلق النفس الناطقة واعراض بعد تسليم انحصار الحركة في
الطبيعية والقسرية والارادية وان التعقل الكلي لا يكون الا للمجردات ولا الجزئي الا بالجسمانيات بان لا نم

Copyright © Aligarh Muslim University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)